

الرافد في علم الأصول

[25] الخبر موافق للاصول الاسلامية والقواعد العقلية والشرعية، وهذا معنى قولهم عليهم السلام: " إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه " (1)، هذا مسلكتنا في مقابل المسلكت التجزيئي وهو اعتبار خبر الثقة حجة مستقلة وكذلك الشهرة والاجماع المنقول جتان مستقلتان لو قيل بحجيتهما لا أن هذه الامور مقدمات تكوينية للحجة الواقعية كما يراه المسلكت الاول، وبناءا على مسلكت الوثوق فقد طرحنا بحثا في تاريخ تدوين الحديث وكيفيته لتعرف من خلاله على الكتب الحديثية عند الشيعة والسنة ومدى كفاءة مؤلفيها في الاعتماد على نقلهم وطريقة التأليف والجمع عندهم، وهذا يفيدنا معرفة قيمة أحاديث الشيعة وقيمة كتب الحديث بالمقارنة من حيث الضبط والدقة بين الكتب الاربعة ويفيدنا أوثقية أحاديثنا بالنسبة لاحاديث الصحاح الستة، لانه قد يدعى عكس ذلك بحجة أن أحاديثهم أقرب لعصر الرسالة لكن الاطلاع على تاريخ تدوين الحديث عند أهل السنة وطريقة تأليفهم يفيد الانسان بصيرة بضعف أكثر الاسناد وعدم الضبط في نقلها وتدوينها. ومما يبتني على مسلكت الوثوق أيضا بحث أسباب اختلاف الحديث فإنه بحث لم يطرح في كتب علم الأصول عند السابقين وطرحه بعض المتأخرين طرحا مختزلا بدون شواهد حديثية وروائية على البحث، ونحن نرى أن أهم بحوث تعارض الأدلة هو بحث أسباب اختلاف الحديث فإن الفقيه إذا أحاط بهذه الأسباب استطاع الجمع بين الأحاديث المختلفة جمعا عرفيا من خلال خبرته بأسباب الخلاف من دون حاجة للرجوع إلى روايات العلاج، فإنها بين ما هو غير تام دلالة وما هو غير تام سنداً حتى حملها صاحب الكفاية على الاستحباب، ونحن قد فصلنا هذا البحث وملأناه بالشواهد التاريخية والحديثية (1) الوسائل 27: 109 /